تطوير المنشآت الصغيرة في اليمن يصطدم بعقبة التمويلات

توصف الصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر بأنها أنشطة اقتصادية مهمة لتوفير فرص العمل لمئات الشباب في بلادنا وحسب احصائية رسمية تبلغ عدد المنشآت الصغيرة في اليمن العاملة في المجال الصناعي ٤٠ الف منشأة توظف اكثر من ٧٠ الف عامل يعولون ٤٠٠ الف نسمة مما يستدعي القيام بتوسيع هذه المنشآت ليزيد عددها وبالتالي تستقطب اعدادا اضافية من العمالة .

استطلاع/أحمد الطيار

لكن ثمة مشكلة موجهة تقف حجر عثرة امام هذه المحركات الصغيرة للاقتصاد غالبا تتمثل في عجزها عن الحصول على احتياجاتها من رأس المال اللازم للنمو، إذ تشترط البنوك التجارية ضمانات اكبر كالعقارات، مثلا، لمنح قروض، كما أنها تطلب تقارير مالية معقدة.

ومن هنا تتسائل عن دور البنوك في عملية التمويلات للمنشآت الصغيرة وما الدور الذي يجب ان تقـــوم به في مساعدة السوق المتعطشة الى التمويل، والتي تُسهم في مساعدة الكثير من المواطنين في معيشتهم اليومية.

أرقام

تبين الارقام الاحصائية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء، ان المنشآت الصغيرة في اليمن يتركز نشاطها الصناعي في الصناعات التحويلية فهناك ٤٠ الف منشأة في هذا الجانب يعمل بها ٦٤ الف عامل تقاضوا اجورا نظير عملهم بها تبلغ ١٠ مليارات و٩٠ مليون ريال.

وحسب تلك النتائج فان النشاط الاقتصادي للمنشآت الصغيرة قد حقق انتاجا يبلغ ٤٠١ مليار و٨٨٩ مليون ريال خلال ٢٠٠٧م وهي احدث سنة للمسح الصناعي حيث مثلت المنشآت العاملة في الصناعة التحويلية الرقم الاكبر منها تليها المنشآت العاملة في الكهرباء والمياه ثم الصناعات الاستخراجية.

أهمية

ويشير الخبير الاقتصادي الدكتور محمد الكبسي الى ان بامكان الصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر في اليمن ان تلعب دورا مهمـــا في زيادة القـــدرة التنافسية وتوفير فرص العمل للمواطنين لان سوق العمل في اليمن يتسم بمرونة تقليدية تجعله اكثر جموحا في توفير فرص العمل فاغلب قطاعاته تقليدية من حيث تشغيل العمـــالة في القطاعات التقليدية على حساب القطاعات الانتاجية الحديثة وتدني معدلات الانتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية اضافة الى ضعف مستويات التاهيل والتدريب وارتفاع معدل البطالة وضعف مشاركة المراة في النشاط الاقتصادي.

ويرى ان بامكان المشاريع الصغيرة ان تسهم بفاعلية في استقطاب فرص العمل الجديدة وتوفيرها للشباب بكميات كبيرة ويتم توجيهها نحو انتاج منتجات حديثة يحتاجها السوق اليمني وتلبي متطلباته اليومية بدلا من استيرادها للعمالة من الخارج بمئات الملايين من الدولارات.

مميزات

ومن اهم مـا تتمـيـز به المشـاريع الصغيرة هو القدرة على بدء المشروع بميزانية منخفضة مع امكانية تسويقها بشكل ناجح عن طريق الانترنت ،كما تتميز المشاريع الصغيرة ايضا ببعدها عن البيروقراطية وارتباطها بشكل اوثق مع زبائنها مما يجعلها قـادرة على الاستجابة للمتغيرات ومتطلبات السوق بشكل أسرع من المشاريع الكبيرة.

وتشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة جزءاً أساسيا من القطاع الخاص في معظم اقتصاديات العالم وبالتالي تساهم بشكل كبير في الناتج القومي ويمكن تعريف المشاريع الصغيرة بانها المشاريع التي يتم امتلاكها وادارتها بشكل مستقل من خلال مجموعة صغيـرة من الموظفين ويكون حجم مبيعاتها منخفضاً نسبياً . ومن الناحية القانونية فان تعريف المشاريع الصغيرة يختلف باختلاف البلد والصناعة ففي الولايات المتحدة الامريكية يصنف المشروع كمشروع صغير عندما يكون عدد الموظفين اقل من ١٠٠ موظف بينما في دول الاتحـاد الاوربي اقل من ٥٠ موظفاً فيما تعرفه الدول العربية بانها المشاريع التي توظف ما بين موظف واحد و ١٩ موظفاً وتتشابه طبيعة المشاريع الصغيرة في معظم دول العالم ومنها على سبيل المثال لا الحصر متاجر التموين ، المخابز ، محلات الحلاقة او صالونات التجميل ، مكاتب المحاسبة والمحاماة ، والمطاعم.

تفاصيل

تقول النتائج ان عـدد المنشآت الصغيرة العاملة في إمدادات الكهرباء والمياه في اليمن يبلغ ٢٤٠٧ منشآت يعمل بها ١٤٢٨٠ عاملاً حققت انتاجا يبلغ ١٤ مليارا و٤٥٤ مليون ريال منها ٦٤٨ منشأة تعمل في نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والمياه الساخنة و١٧٥٩ منشأة تعمل في نشاط جمع وتقنية وتوزيع المياه وهو نشاط حقق انتاجا بقيمة ١١ مليارا و٦٧٥ مليون ريال ،اما المنشآت العـاملة في الصناعات الاستخراجية وهي القالع والتعدين والمحاجر فتبلغ ١٢٠ منشأة حققت انتاجا بقيمة مليار و٥٧٨ مليون ريال .

عقبات التمويل

وتعترف البنوك التجارية والحكومية في اليمن بصعوبات التمويل المرجه لانشطة الصناعات الصغيرة نظرا للتعقيدات الاقتصادية التي تمر بها اليمن فمن جهة صنع الملابس وتهيئة وصبغ الفراء فتبلغ ٥٢٣٨ منشأة وهناك ٢٣٥٦ منشأة تعمل في صنع منتجات المعادن اللافلزية غير المعدنية وهذه حققت انتاجا بقيمة ٨٥ مليارا و٣٠٧ ملايين ريال. وتستوعب منشآت بيع صناعة الخشب والمنتجات الخشبية ٥٠٠٠ عامل ويبلغ عدد منشآتها ٢٧٧٤ منشأة حققت قيمة انتاجية تبلغ ١٨ مليارا و٩٢٣ مليون ريال فيما حققت منشآت صناعة الاثاث ٢٦ مليارا و ٨٢٠ مليون ريال وهي صناعة واعدة ويعمل بها ٤٠٠٠ عامل وتبلغ منشآتها ١٩١٥ منشأة .كما يعمل في صناعة المنسوجات ٦٥٢ منشأة صغيرة وفي صناعة التبغ15 منشأة وبلغ الجلود ١٠٠ منشأة والطباعة والنشر ١٥٠ منشأة .

فرصا لتمويل المشاريع الصغيرة لكن تلك التمويلات محددة بمبالغ معينة وذات اجراءات مشددة كما يقول الخبراء.

الحاجة للتمويل الاصغر

وتبين تقارير دولية وجود فجوة تنموية تصل إلى أكثر من تريليوني دولار في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في بلدان الأسواق الصاعدة. ويشير التقرير إلى أن نحو ٨٥ ٪ من هذه الشركات تعاني من قيود وعقبات في حصولها على التائتمان. كما يتناول بالبحث ١١٦٤ نموذجا لمساندة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم، ويقدم توصيات بشأن السياسات المرجوة لإحداث زيادة كبيرة ومستدامة في قدرة هذه المحركات الصغيرة والمتوسطة للنمو الاقتصادي على الحصول على الخدمات حاجة دولية لتمويل أصغر ولكن أكثر ذكاء.

الصناعات التحويلية

وتعد الصناعات التحويلية الجانب الاكبر للمنشآت الصغيرة فنشاطها المتعدد يوفر بيئة خصبة لهذه الصناعة كما ان تنوع انتاجها يجعلها اكثر قدرة على توفير مستلزمات السوق وتشمل الصناعات التحويلية ١٨ مجالا لنشاط الصناعات الصغيرة في اليمن يهيمن عليها نشاط صنع المنتجات الغذائية والتي يبلغ عدد المنشآت بها ١٧٢٦٩ منشأة توفر ٢٤٢٦٧ فرصة عمل كما حققت انتاجا بقيمة ١٤٤ مليارا و٧٢٤ مليون ريال ويليها في الاهمية منشآت صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء المكينات والمعدات فعددها يبلغ ٥٤١٢ منشأة وقيمة انتاجها يبلغ ٧٠ مليارا و٧٦١ مليون ريال. اما المنشآت العاملة في صنع الملابس وتهيئة وصبغ الفراء فتبلغ ٥٢٣٨ منشأة وهناك ٢٣٥٦ منشأة تعمل في صنع منتجات المعادن اللافلزية غير المعدنية وهذه حققت انتاجا بقيمة ٨٥ مليارا و٣٠٧ ملايين ريال. وتستوعب منشآت بيع صناعة الخشب والمنتجات الخشبية ٥٠٠٠ عامل ويبلغ عدد منشآتها ٢٧٧٤ منشأة حققت قيمة انتاجية تبلغ ١٨ مليارا و٩٢٣ مليون ريال فيما حققت منشآت صناعة الاثاث ٢٦ مليارا و ٨٢٠ مليون ريال وهي صناعة واعدة ويعمل بها ٤٠٠٠ عامل وتبلغ منشآتها ١٩١٥ منشأة .كما يعمل في صناعة المنسوجات ٦٥٢ منشأة صغيرة وفي صناعة التبغ15 منشأة وبلغ الجلود ١٠٠ منشأة والطباعة والنشر ١٥٠ منشأة .

خبراء يحثون الحكومة على الاهتمام بقطاع المعادن

■ خاص / الثورة

بحث خبراء اقتصاد الحكومة على الاهتمام بقطاع المعادن كونه من اهم القطاعات الواعدة وذات العوائد المضمونة والمدرة للدخل في المستقبل .

واكدوا على ضرورة توفير البنى التحتية اللازمة للاستثمار في هذا القطاع الإنتاجي الهام مشيرين إلى أنه يعتبر من اهم القطاعات الواعدة في اليمن ويمكن أن يمثل مصدراً رئيسياً للدخل القومي في البلد.

إلى ذلك اكدت دراسة حكومية ان قطاع التعدين والمقالع والمحاجر يزخر بامكانيات ومواردٍ متنوعة تتوفر بكميات تجارية. وتكشف الدراسات الجيولوجية وجود معادن الفضة والبلاتين واليورانيوم، كما توجد مؤشرات على توفر الذهب والنحاس والحديد والتيتانيوم، بالإضافة إلى الخامات المعدنية والصخور الصناعية والتي يمكن تنميتها واستغلالها في الأنشطة الصناعية المختلفة، ويتوقع بدء استغلالها خلال السنوات القليلة القادمة من خلال السعي لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إليها وتحسين البنية التحتية الضرورية لتحقيق الاستغلال الامثل لمثل هذه الموارد.

وتمتلك اليمن احتياطيات ضخمة من الصخور الصناعية والإنشائية مثل الجبس والملح الصخري والحجر الجيري، وكذلك العديد من احجار البناء والزينة.

ارتفاع الادخار المحلي إلى ٦٣٣ مليارا و٤٦٤ مليون ريال

■ خاص / الثورة

ارتفع الادخار المحلي إلى ٦٣٣ مليارا و٤٦٤ مليون ريال في عام ٢٠١٠م وذلك من ٥٩٦ مليارا و٧٧٦ مليون ريال في عام ٢٠٠٩م.

ويتوقع تقرير حكومي زيادة نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي من ١٤،٤٪ عام ٢٠١٠ إلى ١٧،١٪ في عام ٢٠١٥م .

وكان الادخار المحلي قد بلغ أقصى ارتفاع في عام ٢٠٠٨م بوصوله إلى تريليون و٤٢٪ مليار ريال مقارنة مع ١١٠٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧.

ووفقاً لتقرير حكومي فقد حقق الإدخار معدل نمو سنوي سالبا بلغ ٥ ،٤٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وذلك نتيجة تراجع الادخار العام بشكل كبير والذي حقق معدل نمو سنوي سالبا بلغ ٢٥٪ وانخفاض معدل نمو الادخار الخاص بمعدل سنوي١٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩م.

وهو الأمر الذي يعني اتساع فجوة الادخار من ٣١٤،٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧ إلى ٥٨٢،٨ مليار ريال عام ٢٠٠٩، ما أدى إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي لتمويل الاستثمارات المطلوبة.

انخفاض طفيف في استثمارات البنوك الإسلامية في شهر ابريل ٢٠١٢م

■ خاص / الثورة

بلغ إجمالي استثمارات البنوك الإسلامية في نهاية شهر ابريل ٢٠١٢م نحو ١٢٦ مليارا و٢٠ مليون ريال بينما بلغت في مارس ٢٠١٢م نحو ١٢٦ مليارا و٩٧٦ مليون ريال.

وذكرت بيانات إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن استثمارات البنوك الإسلامية سجلت انخفاضاً طفيفاً بنحو ٩٥٧ مليون ريال وبنسبة انخفاض تقدر بـ ٠،٧ ٪.

وتتوزع استثمارات البنوك الإسلامية على عدد من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية ، حيث بلغت استثماراتها في قطاع الصناعة ٢٨ مليارا و٨٢١ مليون ريال.

كما بلغت هذه استثماراتها في قطاع البناء والتشييد ١٣ مليارا و٦٩٠ مليون ريال بينما لم يتجاوز استثماراتها في قطاع الزراعة والأسماك ٢مليار ريال خلال ابريل ٢٠١٢م.

ويتحسب البيانات فقد بلغت التمويلات التي منحتها البنوك الإسلامية لتمويل التجارة في السلم الصنعة ٤٤٩مليارا و١٣٦ مليون ريال ، وتمويل الواردات بـ ٢٦ مليارا و٤٢٢مليون ريال بالإضافة إلى تمويلات أخرى بـ ٥مليارات و٣٥٧ مليون ريال .

١٤٨٩ إجمالي مشاريع المنشآت المائية المنجزة في عموم محافظات الجمهورية حتى ٢٠١١م

■ مكتب / منصور شايع

بلغ إجمالي مشاريع المنشآت المائية من السدود والحواجز المائية والخزانات وقنوات الري المنجزة في عموم محافظات الجمهورية حتى نهاية العام الماضي ٢٠١١م عن طريق وزارة الزراعة والري حوالي ١٤٨٩ تعمل جميعها على حصاد مياه الأمطار والاستفادة منها في أوقات ندرة الأمطار فيما تسعى بعضها إلى تعويض النكسلي لبعض المحاصيل الزراعية كما أن لها فائدة كبيرة في تعويض النقص الحاصل في المياه الجوفية نتيجة الإسراف في عملية الحفر العشوائي والاستنزاف الجائر لهذا المورد المخزون في باطن الأرض منذ خلق الله الأرض ومن عليها . أوضح ذلك لـ(الثورة) المهندس / محمد الأشول مدير عام الإحصاء الزراعي بوزارة الزراعة والري . مشيرا إلى أن إجمالي عدد السدود المنجزة في عموم المحافظات وصل إلى نحو ٩٦٦ سدا منها ١٢١ سدا في محافظة صنعاء، تليها محافظة حضرموت بعدد ٧٧ سدا وجاءت ثالثا محافظة ذمار بحوالي ٦٨ سدا وبلغ نصيب محافظة البيضاء، من السدود نحو ٤١ سدا تليها محافظة عمران بعدد ٣١ سدا فيما بلغت عددها في محافظة إب بنحو ٢٨ سدا وبقيها محافظة مأرب.

وفي حساب الخزانات المائية المنجزة حتى نهاية العام الماضي في جميع المحافظات أشار المهندس الأشول إلى أن عددها تجاوز ٤٣٢ خزانا جاءت في المقدمة محافظة عمران بحوالي ٨٠ خزانا تلتها محافظة صنعاء بعدد ٦٠ خزانا، فالمحويت ٥٧ خزانا مائيا وجاءت رابعا محافظة الحديدة بنحو ٥٠ خزانا خارج الحوالي ثم محافظة تعز بـ ٣٦ خزانا وبقية المحافظات الأخرى بأعداد متفاوتة.

وأكد أن الهدف من إنشاء هذه الخزانات هو حصاد مياه الأمطار والاستفادة منها لاحقا في ري المزارع المتنوعة ، إلى جانب ٣٧ خزانا في محافظة ريمة و٣٥ في محافظة شبوة ومثلها في محافظة ذمار . أما قنوات الري فتشير البيانات الاحصائية لوزارة الزراعة والري إلى أن إجمالي عددها في الجمهورية تجاوز ١٣٩ قناة ري والتي بلغت حوالي ٧٦ قناة تقلصها ري يافع بـ ١١ قناة . وفي جانب الكهرباء والري فقد بلغت ٣٦٦ كهرباة استخدمت على معظمها محافظة حضرموت بحوالي ٢٠٩ كهرباات تلتها محافظة المهرة بحوالي ٨٥ كهرباة وشبوة ٢٠ كهرباة .

وبحسب استراتيجية القطاع الزراعي للأعوام ٢٠١٢ - ٢٠١٦م فإن المشكلة الرئيسية التي تواجه منشآت الري في التشغيل والصيانة لتلك المنشآت كون تكاليف الصيانة لتلك المنشآت مرتفعة ولا يستطيع تحملها المزارعون والحكومة لا تخصص الميزانية الكافية لتشغيل وصيانة تلك المنشآت مما ادى إلى أن بعض المنشآت لا تعمل بشكل جيد أو متضررة وهناك مشكلة متعلقة بمساهمة المستفيدين في بناء منشآت الري السيلي والتي تصل إلى ١٥٪ من تكلفة المنشآت المائية المتوسطة والصغيرة والتي تتراوح الى ما بين ٥٠،٠٠٠ - ٢٠٠،٠٠٠ دولار حسبت أن دخول المزارعين لا تمكنهم من مواجهة هذه النسبة ما يزيق إلى عرقلة تنفيذ هذه المنشآت مطالبة بضرورة الاستفادة من مخزون السدود والحواجز المائية التي تم إنشاؤها، من خلال إنشاء وتطوير قنوات الري وشبكات الري الحديث للاستفادة من المخزون المائي لتلك المنشآت لتخفيف الضغط على المياه الجوفية. وبما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المائية السطحية.

رأي اقتصادي

الخدمات المصرفية والمالية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

تنطلق الخدمات المالية والمصرفية من مبدأ توفير الرعاية المتميزة والاهتمام الدائم مقرونة بمرونة الأداء لتلبية احتياجات الزبائن المالية والمصرفية والخدماتية، ويتم ذلك من خلال انتشار إقليمي وعالمي ومحلي يتناسب مع تطلعات واحتياجات الزبائن، تعززها خبرات متعمقة وطويلة وكفاءات عالية توضع في خدمة الزبائن على مدار الساعة، مع تقديم مجموعة متكاملة من الحسابات والمتاجر المصرفية والاستثمارية المتنوعة، كالخدمات الاستشارية في إدارة المحافظ الاستثمارية وإدارة صناديق التحوط وتأمين المصادر المالية للأصول والتسهيلات الائتمانية وخطابات الضمان والاعتمادات والقروض الاستثمارية المختلفة مع تقديم المشورة لإدارة الوحدات الائتمانية وخدمات الوساطة والإيداع وإدارة الممتلكات والقرض المتاحة الاستثمارية في المعادن الثمينة والعملات الصعبة وبيع وشراء الأسهم، والمتركزة على توطيد العلاقة مع الزبائن واستمراريتها على أن تكون علاقة شراكة مع إشرافها على حساباتهم وتقديم النصح للزبائن لاتخاذ القرارات بالشكل الصحيح، وإعطاء الزبائن المعلومات المطلوبة حول أي استراتيجيات جديدة محفظية، استشارية تتلاءم مع وضع الأسواق ومؤشراتها، لأن الزبائن المستثمرين أصبحوا على علم ودراية بأوضاع الأسواق، محلياً وإقليمياً ودولياً من خلال مشاهدة القنوات الفضائية الاقتصادية وعبر الرسائل النصية التي ترسل بواسطة التليفونات المحمولة أو المواقع الإلكترونية، أي عبر شبكة الإنترنت، أو الوسائل المسموعة أو المقروءة حول توظيف أموالهم بالأسواق المتعددة على مبدأ تقديم عائدات مقبولة بمخاطر قليلة مع إمكانية ضمان رأس المال بخلاف الاستثمارات التقليدية بالمصارف والمؤسسات المالية أو في أسواق المال القائمة على المخاطر والمضاربة.

٥٧ امرأة يستفيدن من قروض مؤسسة عدن للتمويل الأصغر

■ عدن/سبأ

استفادت ٥٧ امرأة من محافظات عدن، لحج، ابين، والضالع من القروض الميسرة التي منحت لها أمس من قبل مؤسسة عدن للتمويل الأصغر التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية.

وأفاد رئيس المؤسسة يوسف لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) بان القروض الممنوحة والبالغة قيمتها ١٧ مليون ريال خصصت لفتح مشاريع صغيرة للأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل وخاصة في مجال المهن الحرفية وصيانة الجوالات والكمبيوتر وتعليم اللغة الانجليزية.

(٩،٣) مليون ريال قروض ميسرة لـ (٢٢٧) أسرة فقيرة بعدن

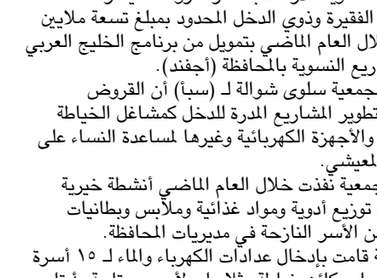

■ عدن/سبأ

منحت جمعية عدن النسوية للارتقاء بالأسرة قروضا ميسرة لـ ٢٢٧ مقترضة من الأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود بمبلغ تسعة ملايين و٣٣٦ الف ريال خلال العام الماضي بتمويل من برنامج الخليج العربي الإنمائي لدعم المشاريع النسوية بالمحافظة (الجفد).

وأوضحت رئيسة الجمعية سلوى شوقاً لـ (سبأ) أن القروض خصصت لتمويل وتطوير المشاريع المدرة للدخل كمتاجر الخياطة والتطريز والكوافير والأجهزة الكهربائية وغيرها لمساعدة النساء على تحسين مستواهن المعيشي.

واشارت إلى أن الجمعية نفذت خلال العام الماضي أنشطة خيرية لمازحي ابين شملت توزيع أدوية وموادٍ غذائية وملابس وبطانيات ومبالغ مالية لعدد من الأسر النازحة في مديريات المحافظة.

ونوهت بأن الجمعية قامت بإدخال عدادات الكهرباء، والماء لـ ١٥ أسرة فقيرة بالمحافظة وشراء، مكائن خياطة ولأحياء لأسر محتاجة وأيتام، إضافة إلى تبني مجموعة من الفقراء والأيتام وطلبة من الجامعة والمدارس بمبلغ شهري يقارب ٢٠٠ الف ريال.